العدالة المناخية في القانون الدولي لحقوق الإنسان

Climate Justice in International Human Rights Law

أ. معتصم صبحي سلامه جندية

باحث دكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية

جامعة قرطاج، (الجمهورية التونسية)

motasem.s.s1997@gmail.com

ORCID: 0009-0005-7014-7774

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.3.2.2025222

تاريخ الاستلام: 18-03-2025 تاريخ المراجعة: 24-03-2025 تاريخ القبول: 08-04-2025

الملخص:

يُعد التغير المناخي أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث تتجاوز آثاره الحدود الجغرافية للدول وتؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحياة، والصحة، والسكن، والغذاء. وفي ظل تزايد حدة الأزمات المناخية، برز مفهوم العدالة المناخية كإطار قانوني وأخلاقي يسعى إلى تحقيق توزيع عادل للأعباء والفوائد المناخية بين الدول والمجتمعات المختلفة، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر تضرراً من تداعيات التغير المناخي.

يُعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان أحد الركائز الأساسية في تحقيق العدالة المناخية، حيث تفرض الاتفاقيات الدولية التزامات على الدول للحد من الانبعاثات الضارة، وتعزيز سياسات التكيف والتخفيف، وضمان تعويض عادل للدول والمجتمعات المتضررة. ومع ذلك، ما تزال هنالك فجوات قانونية تعيق التنفيذ الفعّال لهذه الالتزامات، مما يستدعي تطوير آليات قانونية أكثر إنصافاً لضمان تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في سياق التغير المناخي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم العدالة المناخية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال تحليل المبادئ الأساسية التي تحكم هذه العلاقة، وتقييم مدى التزام الدول الكبرى والهيئات الدولية بتنفيذ سياسات عادلة ومنصفة لمواجهة التحديات المناخية. كما سيسلط البحث الضوء على أهم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مع تقديم توصيات لتعزيز التكامل بين العدالة المناخية وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: العدالة المناخية، حقوق الإنسان، البيئة، تغير المناخ، الاتفاقيات .

Abstract:

Climate change is one of the greatest challenges facing the world in the 21st century. Its impacts transcend geographical borders, directly impacting fundamental human rights, such as the rights to life, health, housing, and food. In light of the worsening climate crisis, the concept of climate justice has emerged as a legal and ethical framework that seeks to achieve a fair distribution of climate burdens and benefits among different countries and communities, with a focus on protecting those most affected by the effects of climate change.

International human rights law is a fundamental pillar of achieving climate justice. International agreements impose obligations on states to reduce harmful emissions, promote adaptation and mitigation policies, and ensure fair compensation for affected countries and communities. However, legal gaps remain that hinder the effective implementation of these obligations, calling for the development of more equitable legal mechanisms to ensure a balance between sustainable development and the protection of human rights in the context of climate change.

This research aims to examine the concept of climate justice within the framework of international human rights law by analysing the basic principles governing this relationship and assessing the commitment of major states and international bodies to implementing fair and equitable policies to address climate challenges. The research will also highlight key relevant international agreements, such as the Paris Climate Agreement and the UN Declaration on Human Rights and the Environment, while providing recommendations to enhance the integration of climate justice and human rights protection at the international level.

Key words*:* climate justice, human rights, environment, climate change, international agreements

المقدمة

لقد أصبحت العدالة المناخية وتأثيرها على حقوق الإنسان أكبر تهديد يواجه الإنسان، بل العالم بأكمله يواجه خطرًا بسبب تغيّر المناخ وآثاره على حقوق الإنسان، إلا أنّ أزمة المناخ لا تؤثر على الجميع بالتساوي، بل تواجه بعض المجتمعات والفئات والأشخاص أضراراً كبيرة[1].

وكما يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لجميع البشر الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكنهم من إعمال حقوقهم وحرياتهم إعمالاً كاملاً، ويهدد تغير المناخ هذا النظام وحقوق جميع البشر وحرياتهم، وسيحدث ضرراً مروعاً ما لم تُتخذ إجراءات جذرية الآن [2].

ولا يمكن الاستغناء عن التعاون والتضامن الدوليين للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه، وعليه فإن لتناول العدالة المناخية من منظور حقوق الإنسان أهمية مماثلة؛ لأن "التزامات حقوق الإنسان ومعاييرها ومبادئها يمكن أن ترشد وتقوي عملية وضع السياسات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية في مجال تغير المناخ، بما يعزز اتساق تلك السياسات ومشروعيتها ونتائجها المستدامة" [3].

وترتبط العدالة المناخية ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان، إذ تهدف إلى حماية هذه الحقوق والحفاظ على بيئة صحية للشعوب وللأجيال القادمة التي قد تتأثر بالتغيرات المناخية، كما تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فرد في مجالات الإسكان والنقل واستخدام الطاقة وغيرها من الحاجات الضرورية.

---

[1].Secretary-General, "The highest aspiration: a call to action for human rights", remarks made to the Human Rights Council on 24 February 2020 :www.un.org/sg/ en/content/sg/statement/2020-02-24/secretary-generals-remarks-the-un-human-rights council-%E2%80%9Cthe-highest-aspiration-call-action-for-human-rights-delivered-scroll down-for-all-english.

[2]. Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Globaland Sectoral Aspects, Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Ca
mbridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2014, p. 1056.

[3]. قرار مجلس حقوق الإنسان 21/41، الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة.

وعلاوة على ذلك، تشمل العدالة المناخية تحقيق توزيع عادل للتكاليف والموارد على الصعيد العالمي بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة التي تُعد أكثر تضرراً من آثار التغيرات المناخية، إذ تُعتبر الدول المتقدمة المصدر الرئيسي لهذه التغيرات [1].

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ضوء التحديات المتزايدة التي يفرضها التغير المناخي على حقوق الإنسان، فالتأثيرات الناتجة عن الظواهر المناخية المتطرفة مثل الفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر، تهدد بشكل مباشر حقوق الإنسان الأساسية في الحياة، والصحة، والغذاء، والمياه، مما يستدعي دراسة عميقة لهذه القضايا للبحث عن حلول فعالة.

لذلك، تكتسب هذه الدراسة أهمية قانونية خاصة في فحص العلاقة بين العدالة المناخية والالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وتحديد الفجوات القانونية التي تعترض سبيل تحقيق العدالة المناخية على الصعيد العالمي.

كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على التفاوت المناخي بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تتحمل الدول النامية العبء الأكبر من التغيرات المناخية رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات الكربونية، ورغم وجود اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، فإن آليات تنفيذ العدالة المناخية ما تزال غير كافية لضمان توزيع عادل للأعباء والمساعدات المالية والتكنولوجية.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز التكامل بين القانون الدولي والعدالة المناخية، من خلال تطوير سياسات دولية أكثر إنصافًا، وتعزيز التزامات الدول الكبرى في الحد من تأثيراتها المناخية ودعم الدول الأكثر تضررًا.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن تغير المناخ يُعد قضية تنموية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وتساهم في تفاقم معدلات الفقر، مما يستدعي إيجاد حلول قائمة على العدالة المناخية، وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء وبالحد نفسه، في حين تُعتبر الدول النامية الأكثر تضرراً من انبعاثات الغازات الدفيئة، وثم ينبغي أن على الدول المتقدمة عبئاً أكبر من الدول النامية في التصدي لتغير المناخ،

[1]. امل فوزي عوض، العدالة المناخية وحماية الإنسانية، "مبادى، حقوق، تحديات، جهود دولية"، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023، ص10.

كما لا يوجد اتفاقًا دوليًا حتى الآن على كيفية تطبيق مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف لتحقيق العدالة المناخية وحقوق الإنسان.

تساؤلات الدراسة:

يدور التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول حقوق الإنسان والعدالة المناخية؟، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية يمكن إجمالها على النحوالآتي :

1. ماهية العدالة المناخية لحقوق الإنسان؟
2. ماهية العلاقة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان؟
3. ما هو درو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تعزيز العدالة المناخية القائم على حقوق الإنسان؟
4. بيان بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ وحقوق الإنسان؟
5. ما هي التحديات المتزايدة التي يفرضها التغير المناخي على حقوق الإنسان؟
6. هل عالجت الاتفاقيات الدولية الفجوات القانونية التي تعيق تحقيق الإنصاف المناخي على المستوى العالمي؟

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن؛ من أجل الإجابة عن تساؤلا ت الدراسة والوقوف على الاتفاقيات الدولية من قضية العدالة المناخية وحقوق الإنسان.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: ماهية العدالة المناخية لحقوق الإنسان.

المطلب الأول: المقصود بالعدالة المناخية.

المطلب الثاني: العلاقة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية الخاصة في العدالة المناخية لحقوق الإنسان.

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية.

المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية.

المبحث الأول

ماهية العدالة المناخية لحقوق الإنسان

تمهيد

يواجه العالم في الوقت الحالي تأثيرات كبيرة جراء التغيرات المناخية، مما يهدد حقوق الإنسان بشكل خاص في ظل الظروف الراهنة، مع ظهور الثورة الصناعية القائمة في القرون الماضية التي تلعب دورًا خطيرًا في إحداث حالة من التلوث البيئي، كما قامت الثورة الصناعية على قاعدة أساسية في إنتاج واستخراج البترول والفحم والغاز وقد نتج عن تلك الأنواع من الغازات تلوث بيئي مما يؤثر على حقوق الإنسان وعلى شعوب العالم [1].

يسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى بيان المقصود بالعدالة المناخية، ثم يبين هل توجد علاقة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان، وتأسيسًا على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحوالآتي :

المطلب الأول: المقصود بالعدالة المناخية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: العلاقة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان.

المطلب الأول

المقصود بالعدالة المناخية لحقوق الإنسان

تم انعقاد مؤتمر الأطراف السادس (COP 6) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في العام2001، وبناءً عليه، خلصت نتائج المؤتمر إلى أن التغير المناخي يُعدّ قضية حقوق، وبعدها جاءت الكثير من المؤتمرات، وظهر بعض المنظمات الدولية المتخصصة في العدالة المناخية كان من أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية وتأثيرها على حقوق الإنسان التي ظهرت عام 2001م، وكان شعارها هو "تغير النظام لا تغير المناخ"، كما استعمل على نطاق واسع من قبل النشطاء والباحثين في العدالة المناخية للعمل والدعوة على تغير في النظام السياسي والاقتصادي العنصران

[1] حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن، أكتوبر 2020، ص141.

الأساسيان في التغير والتلوث البيئي التي يؤثر على حقوق الانسان[1]،وحقوق الإنسان الطبيعية من الصعب أن يبطلها أي نظلم سياسي مهما يكن [2].

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح العدالة المناخية لا يتمتع بتعريف موحد ودقيق، إذ توجد العديد من التعريفات للعدالة المناخية وعليه تم تعريفها من قبل منظمة "Cools The Planet" العدالة المناخية هي "رؤية لإزالة وتخفيف الأعباء غير المتكافئة التي أنتجها تغير المناخ" [3].

كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفقرة الثانية من المادة الأولى منها عام 1992، الآثار الضارة لتغير المناخ بأنها "التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية – الاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه".

بينما عرفت تغير المناخ بأنه "يعني تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة" [4].

---

[1]. هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو 2022م، ص349.

[2]. زكية بهلول، العدالة المناخية، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، سبتمبر 2017م، ص367.

[3]. Climate Institute, Climate Justice Movements,
http://www.climate.org/climatelab/Climate_Justice_Movements .

[4]. تنص المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992، لأغراض هذه الاتفاقية : "1- مصطلح "الآثار الضارة لتغير المناخ" يعني التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية والاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه، 2- مصطلح "تغير المناخ" يعني تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة،3 – مصطلح "النظام المناخي" يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي والمحيط الحيوي والمحيط الأرضي وتفاعلاتها، 4- مصطلح "الانبعاثات" يعني إطلاق غازات الدفيئة و/أو سلائفها في الغلاف الجوي على امتداد رقعة محددة وفترة زمنية محددة، 5- مصطلح "غازات الدفيئة" يعني تلك العناصر الغازية المكونة للغلاف الجوي، طبيعية وبشرية المصدر معاً، التي تمتص الأشعة دون الحمراء وتعيد بث هذه الأشعة، 6- مصطلح "المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي" يعني منظمة تكون هنا دول ذات سيادة في منطقة معينة ويكون لها

فالعدالة المناخية هي قيمة إنسانية وأخلاقية قبل أن تكون مناخية؛ لأنها تهتم بصحة الإنسان مع ذلك يطلق البعض مصطلح العدالة المناخية على "البعد الأخلاقي لتغير المناخ"، كما أكدت على البعد الأخلاقي لتغير المناخ في المبادئ التي جاءت في المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992م.

وأيضًا عَرّف شكراني الحسين العدالة المناخية بأنها "تحمُل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعًا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث [1].

ويرى دافيد إيسترن أن العدالة المناخية "تأسست في الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، مما يجعلها أساسًا لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، تدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية" [2].

ويمكن القول إن العدالة المناخية تُعتبر علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان وتغيرات المناخ وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر بالتغيرات المناخية، وعليه فإ العدالة المناخية تُعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع متساوٍ بين الدول في الأعباء والتكاليف سواء الدول المتقدمة أو الصناعية أو الدول الفقيرة، والتي تعاني من التغيرات المناخية التي تتسبب بها دول الصناعية والمتقدمة في إنتاج واستخراج المواد الصلبة التي تضر على حقوق الإنسان.

اختصاص فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية أو بروتوكولاتها، وتكون مفوضة حسب الأصول، وفقاً لإجراءاتها الداخلية، بالتوقيع على الصكوك المعنية أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، 7- مصطلح "الخزان" يعني عنصراً أو عناصر أي من مكونات نظام المناخ تختزن فيه أو فيها غازات الدفيئة أو سلائف غازات الدفيئة، 8- مصطلح "المصرف" يعني أي عملية أو نشاط أو آلية تزيل غازات الدفيئة أو الهباء الجوي أو سلائف غازات الدفيئة من الغلاف الجوي، 9-مصطلح "المصدر" يعني أي عملية أو نشاط يطلق غازاً من غازات الدفيئة أو الهباء الجوي أو سلائف غازات الدفيئة في الغلاف الجوي".

[1]. شكراني الحسين، العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر 2012م، ص100.

[2]. David Estrin, Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014.

المطلب الثاني

العلاقة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان

كما أشرنا سابقًا، تُعدّ العدالة المناخية وحقوق الإنسان مترابطتين ارتباطًا وثيقًا، بحيث لا يمكن الفصل بينهما أو إغفال هذا الترابط بأي حال من الأحوال، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان والحفاظ على بيئة صحية لشعوب العالم، وحمايتها من خلال تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر منها، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التوزيع والإنصاف لهؤلاء الأشخاص، ومن الممكن صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة، ولا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا أن تكون حقوق الإنسان مضمونة وفق الاتفاقيات الدولية لكل من يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها[1]، حتى نكون أمام بيئة صحية يجب تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان، ولا يمكن العيش في بيئة غير صحية لما لها من تأثيرات على حقوق الإنسان بشكل خاص.

يجب ألا ينتهك العمل المناخي حقوق الإنسان، وعلى حد تعبير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن "الأشخاص المهمشين اجتماعيًا، أو اقتصاديًا، أو ثقافيًا، أو سياسيًا، أو مؤسسيًا، أو غير ذلك من أشكال التهميش، معرضون بشكل خاص لتغير المناخ وأيضًا لبعض استجابات التكيف والتخفيف"[2].

لقد شدد العديد من الدول الأعضاء بكل قوة على أن العدالة المناخية لا تنتهك حقوق الإنسان، وتم التركيز على الحلول الخاطئة مثل تقنيات الهندسة الجيولوجية وأسواق الكربون والتي تؤثر على حقوق الإنسان وتهدد كيان البشرية، حتى مع الحلول الإيجابية فإن كيفية تنفيذها أمر في غاية الأهمية ومثال على ذلك، تم توثيق بعض الشركات العاملة في مجال إنتاج الطاقة المتجددة على أنها تنتهك حقوق الإنسان في هذه العملية الإنتاجية [3].

يمثّل تغيّر المناخ ظاهرة متعددة الأبعاد منها بيئية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية وإنسانية، وله انعكاسات واسعة النطاق على حقوق الإنسان، كما يُسهم في تعميق التحديات المرتبطة بالعدالة المناخية والاجتماعية، فعلى المستوى الفردي تتجلى آثار التغير المناخي بشكل متفاوت بين الفئات، حيث تُواجه

---

[1]. حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مرجع سابق، ص175.

[2]. Christopher B. Field et al, AR5 Climate Change 2014: Impacts, Adaptation & Vulnerability, Summary for Policymakers,2014, p. 6.

[3]. Kate Hodal, 'Most renewable energy companies' linked with claims of abuses in mines, The Guardian, 5 September 2019.

الفئات الهشة "مثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكبار السن، وذوي الإعاقة" صعوبات متزايدة في التمتع بحقوقهم نتيجة غياب التدابير الكافية لحمايتهم، أما على المستوى الدولي فإن الدول الأقل نموًا، إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة التي لم تسهم بشكل كبير في الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، تُعدّ من بين الفاعلين الأكثر تضررًا من التغير المناخي وانعكاساته على حقوق الإنسان، وفي المقابل فإن هنالك آثارًا أخرى للتغير المناخي تتطور بوتيرة أبطأ، لكنها ستتحول تدريجيًا إلى قضايا كونية ذات أبعاد واسعة وشاملة.

لا بُد من توافر بعض المحاور للعدالة المناخية وحقوق الإنسان والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي :

1) المحور الأول العدالة بين الدول: إذا نظرنا إلى التغير المناخي نجد عدم التساوي بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول النامية أو الفقيرة التي تعاني أصلًا من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول الكبرى، فلا يوجد مساواة بين توزيع الدول الكبرى والدول الفقيرة وحتى لا عدالة في التعويض، وعلى الرغم من أن المتسبب في حدوث التغير المناخي هي الدول الكبرى ومع ذلك فإن الدول النامية أو الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر[1]، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ سنة 1992م، وأيضًا نص على ذلك بروتوكول كيوتو عام 1997م.

وتجدر الإشارة إلى أن العدالة المناخية بين الدول تعني التوزيع العادل للمسؤوليات والموارد بين الدول المتقدمة والنامية في مواجهة التغير المناخي، فالدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي، تُعد من أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث استفادت تاريخياً من التصنيع والتنمية دون قيود بيئية صارمة.

في المقابل، فإن الدول النامية والفقيرة، التي لم تكن سبباً رئيسياً في هذه الأزمة، تعاني بشكل غير متناسب من آثار التغير المناخي مثل الجفاف، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر. ورغم أن هذه الدول تتحمل العبء الأكبر، فإنها غالباً لا تحصل على الدعم الكافي من الدول الكبرى لمواجهة هذه التحديات، مما يعمّق عدم المساواة ويجعل العدالة المناخية غير متحققة.

مثال على ذلك، دولة مثل بنغلاديش تعاني من الفيضانات المتكررة وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي إلى نزوح الملايين من السكان وفقدان الأراضي الزراعية. ومع ذلك، فإن مساهمتها في

[1]. هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مرجع سابق، ص351.

الانبعاثات الكربونية العالمية ضئيلة مقارنةً بالولايات المتحدة أو الصين. وعلى الرغم من أن الدول الكبرى تعترف بمسؤوليتها التاريخية، فإن التعويضات والمساعدات التي تقدمها ما تزال غير كافية، مما يجعل الدول النامية تكافح وحدها لتحمل تبعات أزمة لم تكن مسؤولة عنها في المقام الأول. هذا يوضح الفجوة الكبيرة في العدالة بين الدول عندما يتعلق الأمر بالتغير المناخي.

2) المحور الثاني العدالة بين الأجيال: مما لا شك فيه أن تغير المناخ يُعد انتهاكًا للعدالة بين الأجيال القادمة وهذا يشكل قضية خطيرة بين الأجيال، ولكن الحد من تغير المناخ غير ممكن حالياً لهذا نجد أن تغير المناخ انتهاك للعدالة بين الأجيال [1].

تأسيساً على ذلك فالعدالة بين الأجيال تعني ضمان أن تكون للأجيال القادمة الفرص والموارد نفسها التي نتمتع بها اليوم، دون أن تتحمل أعباءً إضافية بسبب القرارات التي نتخذها حالياً. وتغير المناخ يُعد انتهاكًا واضحًا لهذه العدالة، حيث إن الأجيال المستقبلية ستواجه تحديات بيئية خطيرة بسبب الأنشطة غير المستدامة في الوقت الحاضر، وارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد، وازدياد الكوارث الطبيعية كلها آثار ستجعل من الصعب على الأجيال القادمة العيش في بيئة صحية وآمنة، مما يشكل ظلمًا للأجيال.

مثال على ذلك، يمكننا أن نأخذ ارتفاع مستوى سطح البحر كمثال واضح على انتهاك العدالة بين الأجيال. بسبب انبعاثات الغازات الدفيئة الحالية، العديد من الدول الجزرية مثل جزر المالديف تتعرض لخطر الغرق التدريجي، وفي حين أن الجيل الحالي ما يزال قادرًا على التكيف نسبيًا، فإن الأجيال القادمة قد تجد نفسها بلا وطن، مجبرة على الهجرة المناخية، ومحرومة من حقوقها الأساسية مثل السكن والاستقرار.

هذا يوضح كيف أن عدم اتخاذ إجراءات حاسمة اليوم يعني تحميل الأجيال المستقبلية تكلفة التدهور البيئي، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة بين الأجيال.

3) المحور الثالث العدالة الاجتماعية: حيث من الصعب تحديد عدالة اجتماعية فالشعوب ليست متساوية في التأثر بتغيرات المناخ خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية والفقيرة منها النساء والأطفال والفقراء[2]، والشعوب الأصلية[3]، لأنها أكثر تضررًا وأقل قدرة من الناحية المادية والاقتصادية على

---

[1]. عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية، المؤتمر العلمي العشرون، الثقافة البيئية العلمية– آفاق– تحديات الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017م، ص 35.

[2]. Zackary L. Stillings, «Human Rights and the New Reality of Climate Change: Adaptation's Limitations in Achieving Climate Justice»، Michigan Journal of International Law, University of Michigan Law.

مواجهة آثار التغيرات المناخية، وكما أن ليس كل شخص مسؤول بالقدر نفسه عن تغير المناخ، والدول صاحبة الإنتاج الأكبر هي الأكثر مساهمة في تلوث البيئة عبر انبعاثات الغازات الدفيئة، وأيضًا ليس هنالك مساواة في المشاركة في عملية صنع القرار الذي يؤثر على كيفية توزيع متساوٍ في الموارد المحدودة للتكيف[1].

ومثال على ذلك، هولندا التي لديها القدرة على حماية سواحلها ضد ارتفاع مياه البحر وحماية مواطنيها، أما بنغلاديش فلا تستطيع حماية مواطنيها من ارتفاع منسوب البحر لذلك لجأ الملايين من سكانها لدول أخرى حفاظا على سلامتهم [2].

خلاصة القول، أن العدالة المناخية وحقوق الإنسان مرتبطتان بشكل وثيق، حيث إن تغير المناخ يؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة، الصحة، المياه، والغذاء. الفئات الأكثر ضعفًا، مثل المجتمعات الفقيرة والسكان الأصليين، تعاني بشكل غير متناسب من آثار التغير المناخي، رغم أنها الأقل مساهمة في أسبابه. لذلك، فإن تحقيق العدالة المناخية يتطلب سياسات عادلة تضمن توزيعًا منصفًا للموارد والمسؤوليات، وتحمي حقوق الإنسان من التهديدات البيئية المتزايدة.

في المقابل، فإن انتهاك حقوق الإنسان يعيق الجهود المبذولة لمكافحة التغير المناخي، حيث إن غياب الحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية يؤدي إلى تفاقم الأزمات البيئية ويمنع المجتمعات من التصدي لها بفعالية. إذا تم التخلي عن العدالة المناخية أو حقوق الإنسان، فإن العالم سيواجه مخاطر مستدامة تهدد الاستقرار والأمن العالميين. لذا، لا يمكن تحقيق مستقبل مستدام إلا من خلال نهج شامل يدمج بين حماية البيئة وضمان حقوق الإنسان للجميع.

---

[3]. يوضح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية الصادر عن منظمة العمل الدولية لعام 1989 رقم 169 الحقوق المحددة للشعوب الأصلية ويعرفها الإعلان في الديباجة: هي "احترام معارف الشعوب الأصلية وثقافاتها وممارساتها التقليدية يساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة للبيئة وفي حسن إدارتها".

[1]. حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مرجع سابق، ص141.

[2]. Issues.Org,Climate Justice And Equity, 8/01/2012.
http://www.globalissues.org/article/231/clima te-justice-and-equity.

المبحث الثاني

الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعدالة المناخية لحقوق الإنسان

تمهيد

تُعتبر الاتفاقيات الدولية مصدرًا من المصادر الرئيسية للقانون الدولي للبيئة، وكذلك العُرف الدولي والمبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة [1]، وأيضًا هي أكثر القواعد الدولية الملزمة للدول بشأن البيئة.

لقد اعتُمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبيئة عام1992م، وأصبحت نافذة في عام 1994م إلى الآن، وجاءت هذه الاتفاقية لمكافحة تغير المناخ ووضع خطط إستراتيجية لمواجهة آثار التغير المناخي، كما أنها أول اتفاقية دولية تعترف بأن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية وإطاراً شاملاً لتنسيق العمل المناخي [2].

كما كان بروتوكول كيوتو عام 1997م، الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودخل حيز النفاذ عام 2005م، ثم جاءت اتفاقية باريس عام 2015م، وهي ذات أهمية مركزية من حيث الالتزامات بشأن المناخ وتم اعتمادها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأصبحت نافذة في عام 2016.

سوف نتحدث في هذا المبحث عن الاتفاقيات الدولية الخاصة من العدالة المناخية لحقوق الإنسان في عدة مطالب على النحوالآتي :

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية لحقوق الإنسان.

---

[1]. تنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه:" 1- وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقًا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن: أ. الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفًا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة، ب. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال، ج. مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة، د. أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويُعتبر هذا أو ذاك مصدرًا احتياطيًا، لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة (59). 2.لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقًا لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك".

[2]. أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، تصدر عن الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 38، نيويورك وجنيف عام 2022، ص51و52.

المطلب الأول

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية لحقوق الإنسان

أُبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبيئة عام1992م، وأصبحت نافذة في عام 1994م وإلى الآن، بعد أن صادقت عليها 198 دولة، وكانت أهميتها الرئيسية تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم، وجاءت لحماية المناخ في القانون الدولي ووضعت خططًا إستراتيجية لمواجهة آثار التغير المناخي، كما أنها أول اتفاقية دولية تعترف بأن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية وإطاراً شاملاً لتنسيق العمل المناخي، ووردت المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عدة مبادئ، وهي التنمية المستدامة والإنصاف والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة ومبدأ الحيطة[1]، وهنالك

[1]. تنص المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992، تسترشد الأطراف، في الإجراءات التي تتخذها لبلوغ هدف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، بما يلي، في جملة أمور: "1- تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف: ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تأخذ البلدان متقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه، 2- يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرّضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية، 3- تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التذرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ ينبغي أن تتسم بفعالية الكلفة، بما يضمن تحقيق منافع عالمية بأقل كلفة ممكنة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية –الاقتصادية، وأن تكون شاملة، وأن تغطي جميع مصادر ومصارف وخزانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والتكيف، وأن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن تنفيذ جهود تناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المهتمة، 4-للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ، 5- ينبغي أن تتعاون الأطراف لتعزيز نظام اقتصادي دولي مساند ومفتوح يفضي إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة لدى جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، ومن ثم يتيح لها المزيد من القدرة على تناول مشاكل تغير المناخ. وينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية".

جانب من الفقه قرر أن هذه المبادئ تشكل أكثر من مجرد توجيهات لصياغة الالتزامات في هذه الاتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين الدول في ما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ، وكما هو التأكيد على أطراف بروتوكول كيوتو تلك المبادئ والأسس في صياغة أحكامه مع اعتبارها بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية المعتمدة له[1].

خلاصة القول إن اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية عام 1992م، وضعت العدالة المناخية لحقوق الإنسان تحت مبدأ الإنصاف حسب ما رود في الاتفاقية الإطارية، ويؤكد هذا المبدأ على المساواة والعدل في مفاهيم مشابهة وهي حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الموجودة والقادمة[2]، وأيضًا جانب من الفقه الدولي في إبرام الاتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ، عندما قرر أن العديد من الدول المتقدمة والصناعية تتردد كثيرًا وقد لا تقبل فرض أو تطبيق الالتزامات، وهذا يؤدي إلى إعاقة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه في سياق الحماية القانونية للمناخ والعمل على إعمال مبدأ الإنصاف لم يتم الالتفاف إلى هذه الصعوبات وكما دفعت بعض الدول المشاركة في محاولة للتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه الحماية[3] .

وهذا المعنى نفسه الذي قرره جانب فقهي، حينما ذهب إلى أنه: "على الرغم من استثناء الاتفاقية الإطارية للدول النامية صراحة من تحمل أي التزامات تتعلق بتخفيض الانبعاثات، واستخدامها لصيغ ميسرة تبين الالتزامات القليلة التي فرضت على تلك الدول، إلا أن ذلك يظهر عدالة في بيان حاجات تلك الدول النامية التي تفتقر إلى المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا"[4].

---

[1]. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، إنكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، ص189.

[2]. شكراني الحسين، العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، مرجع سابق، ص105.

[3]. K. Bishop, Fairness in International Environmental Law: accommodation of The Concerns of Developing Countries in The Climate Change regime, Institute of Comparative Law, Montreal, Canada, 1999, P.73.

[4]. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص159.

المطلب الثاني

بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية لحقوق الإنسان

سوف نتناول في هذه المطلب بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية لحقوق الإنسان وذلك على النحو الآتي:

أولاً: بروتوكول كيوتو

تم انعقاد بروتوكول كيوتو عام 1997م، في اليابان ما شكل إضافة في غاية الأهمية في الحفاظ وحماية المناخ [1]، وتم التوقيع عليه من قبل 195 دولة ودخل حيز النفاذ عام 2005، بعد التصديق عليه من قبل 175 دولة، يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة دون الدول النامية والأقل نمواً بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين [2].

وتجدر الإشارة إلى بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن إجمالها على النحو الآتي :

1- المجموعة الأولى: هي مجموعة من الالتزامات والتي تتكفل بها جميع الدول الأطراف.

2- المجموعة الثانية: حيث تتحمل الدول المتقدمة التزامات أكثر من الدول النامية، ويمكن ذكر هذه الالتزامات على النحو الآتي :

أ. قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة.

ب. المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد كمستودع لهذه الغازات عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين إلى العالم.

ت. إجراءبحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات وسلبياتها ومشاكلها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية.

ث. التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية للشعوب في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة بحقوق الإنسان.

---

[1]. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص235.

[2]. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص31 و32.

ج. العمل على إنتاج وتطوير تقنيات للبيئة، كما تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وتتعهد الدول المتقدمة أيضًا بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي التي تؤثر على حقوق الإنسان بشكل خاص [1].

لقد نص بروتوكول كيوتو صراحة على مبدأ العدالة المناخية لحقوق الإنسان، وأن على الأطراف عند اتخاذ إجراء لتحقيق غرض آلية التنمية النظيفة، ويتوجب عليها أن تسترشد في الاتفاقية الإطارية في المادة الأولى والثانية، بالإنصاف، حيث يجب أن يطبق مبدأ الإنصاف بجميع أوجهه في آلية التنمية النظيفة على أساس التوزيع الجغرافي العادل وبتساوٍ، وكذلك عدم الإضرار بحق الدول النامية في التنمية بأي شكل من الأشكال [2].

ثانياً: اتفاقية باريس للمناخ عام 2015

تُعتبر اتفاقية باريس ذات أهمية كبيرة من حيث التزامات الدولة بالعمل بشأن المناخ، وتم اعتماد هذه الاتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي أول اتفاقية ملزمة قانونيًا لبذل الجهود لمعالجة تغير المناخ والتكيف مع آثاره مع تعزيز الدعم للبلدان النامية للقيام بذلك، والهدف الأساسي هو تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ من خلال إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، وكذلك متابعة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة بدرجة أكبر إلى 1.5 درجة. وعليه تناولت الاتفاقية التزامات الدول في ما يتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بالتخفيف والتكيف والأضرار وتمويل المناخ ويطلب من جميع الدول الأطراف الإبلاغ عن انبعاثاتها ونقل جهودها لتنفيذ الاتفاقية من خلال المساهمات المحددة وطنيا[3].

---

[1]. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية، للاقتصاد الزراعي، مصر،2015، ص15.

[2] تُعد هذه الآلية من أهم الآليات التي ينص عليها البروتوكول، إذ إن الغرض منها تقديم المساعدة إلى الدول النامية، من أجل تمكينها من تحقيق التنمية المستدامة، مع الإسهام في تحقيق أهداف الاتفاقية، كما أنها في الوقت نفسه تقوم بمساعدة الدول المتقدمة بخفض انبعاثاتها إلى الحد المقرر لها، فهذه الآلية تخدم كلاً من الدول النامية والمتقدمة على السواء، إذ إن الدول النامية ستستفيد من الاستثمارات الأجنبية، أما الشركات في الدول المتقدمة، فستتمكن من استعمال الانبعاثات الناجمة عن أنشطة هذه المشروعات للإسهام في الامتثال لجزء من التزاماتها بتحديد وخفض الانبعاثات، محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، مرجع سابق، ص369، وما بعدها.

[3]. كان هذا جهدًا بدأ قبل اتفاق باريس، في COP16، عملت مجموعة من الفاعلين في المجتمع المدني على إدراج حقوق الإنسان في مفاوضات المناخ، في النهاية أحاطت اتفاقيات كانكون، علمًا بقرار مجلس حقوق الإنسان وذكرت أيضًا احترام

وعليه، لا توجد إشارة إلى حقوق الإنسان في مواد اتفاقية باريس، وفي هذا الإطار فإن حقوق الإنسان مذكورة في الديباجة التي توفر إرشادات حول كيفية تفسير الاتفاقية وأساسًا لدعوة الدول إلى مراعاة حقوق الإنسان عند تنفيذ اتفاقية باريس في سياقاتها الوطنية، وهذا مهم؛ لأن المناخ لم ينظر إليه لفترة طويلة على أنه قضية من قضايا حقوق الإنسان، كما أن الاعتراف بوضوح الصلة أمر مهم للدعوة إلى السياسات والإجراءات التي تركز على الأشخاص بشأن المناخ.

واستخلاصًا لما سبق، حيث يقع على عاتق الدول التزام إيجابي بحماية الأشخاص من الإضرار بحقوق الإنسان التي تتسبب فيها أزمة المناخ، وبالتالي يجب عليها معالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، وإن عدم اتخاذ تدابير مناسبة لمنع الضرر المستمر والمتوقع لحقوق الإنسان الناجم عن تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ينتهك هذا الالتزام. من الواضح في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن على الدول التزامات جوهرية بالحماية من انتهاك حقوق الإنسان بسبب تغير المناخ نتيجة لطبيعة التزاماتها بالحماية من الضرر البيئي بشكل عام.

الخاتمة

إن العدالة المناخية ليست مجرد مفهوم نظري، بل ضرورة ملحة لضمان مستقبل مستدام للأجيال الحالية والقادمة. ومع استمرار تأثيرات التغير المناخي، تصبح الحاجة إلى إجراءات عادلة ومنصفة أكثر إلحاحًا لضمان توزيع المسؤوليات بشكل متوازن بين الدول، بما يحقق الحماية البيئية والتنمية المستدامة في آنٍ واحد. وتوصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحوالآتي :

أولاً: النتائج

1. يُعد مصطلح العدالة المناخية مصطلحًا حديثًا ولا يوجد له تعريفًا جامعًا مانعًا، وإنما يندرج تحت تعريف العدالة البيئية.
2. تربط العدالة المناخية علاقة وثيقة بين حقوق الإنسان وتغيرات المناخ، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر بالتغيرات المناخية، وعليه تُعد العدالة المناخية أفضل وسيلة لتحقيق توزيع متساوٍ بين الدول في الأعباء والتكاليف سواء الدول المتقدمة أو الصناعية أما الدول الفقيرة فهي

حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أستريد بيونتاس ريناو، الرابطة المشتركة في أميركا اللاتينية للدفاع عن البيئة AIDA، مقابلة، سيباستيان دويك، ندوة عبر الإنترنت حول العدالة المناخية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنظمة التحدي ، 2020، النظر في الرابط الآتي:
https://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf

أشد تضررًا من التغيرات المناخية التي تتسبب بها الدول الصناعية والمتقدمة من خلال إنتاج واستخراج المواد الصلبة التي تضر بحقوق الانسان.

3. كما أنه لا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية تطبيق مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف لتحقيق العدالة المناخية وحقوق الإنسان.
4. يؤدي غياب العدالة المناخية إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والمجتمعات، مما يزيد من التوترات العالمية ويهدد الاستقرار المستقبلي.
5. يُعتبر التمويل المناخي أحد التحديات الكبرى التي تعرقل تحقيق العدالة المناخية، حيث لم تفِ الدول المتقدمة بالتزاماتها المالية لدعم الدول النامية في التكيف مع تغير المناخ.
6. ما تزال السياسات المناخية الدولية غير كافية لضمان توزيع منصف للمسؤوليات، حيث تعتمد بعض الدول الكبرى على سياسات لا تعكس التزامًا حقيقيًا بخفض الانبعاثات أو دعم الدول المتضررة.

ثانياً: التوصيات

1. تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في قضية العدالة المناخية وحماية أولئك الذين شردوا بسبب آثار تغير المناخ، كما أنه من الضروري أن تتحمل الدول المتقدمة عبئا أكبر من الدول الفقيرة في التصدي لتغير المناخ.
2. الحث على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية؛ لإلقاء الضوء على هذه القضية ووضع التصورات والاقتراحات من أجل مبدأ العدالة المناخية على نحو يحقق أهدافه، وتعزيز التعليم البيئي والمناخي في المناهج الدراسية، لزيادة وعي الأجيال القادمة حول قضايا العدالة المناخية وأهمية حماية البيئة.
3. ضرورة توضيح الحقوق المتعلقة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنص صراحة على مبدأ العدالة المناخية.
4. تعزيز التزامات الدول الكبرى وتحقيق العدالة في المسؤولية المناخية، ويجب إلزام الدول الكبرى بتطبيق تعهداتها المناخية من خلال آليات رقابة دولية فعالة، وضمان تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية. كما ينبغي فرض عقوبات أو وضع سياسات تحفيزية للدول التي لا تلتزم بتقليل انبعاثاتها الكربونية، بهدف تحقيق توازن عادل في تحمل المسؤوليات المناخية.

5. تعزيز التعاون الدولي والابتكار التكنولوجي لمواجهة التغير المناخي، يتطلب تحقيق العدالة المناخية تعزيز التعاون الدولي عبر إنشاء صناديق تمويل مناخية أكثر فاعلية لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وضمان تعويض عادل للدول المتضررة. كما يجب إشراك المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في صياغة وتنفيذ السياسات المناخية، إضافة إلى الاستثمار في حلول تكنولوجية مبتكرة مثل الطاقة النظيفة والتقنيات المستدامة للحد من الانبعاثات الضارة.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية

1. أمل فوزي عوض، العدالة المناخية وحماية الإنسانية، "مبادىء، حقوق، تحديات، جهود دولية"، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023.
2. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، إنكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021.
3. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
4. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

ثانياً: المجلات والدوريات القانونية

1. حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن، أكتوبر، 2020.
2. هشام محمد بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد السادس عشر، والعدد الخامس عشر، يوليو 2022.
3. زكية بهلول، العدالة المناخية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد ،28 سبتمبر 2017.
4. شكراني الحسين، العدالة المناخية، نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر 2012.
5. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية، للاقتصاد الزراعي، يونيو 2015.
6. عبد المسيح سمعان عبد المسيح، العدالة المناخية: بعدًا جديدًا للثقافة البيئية يوجب إدخاله في المناهج الدراسية، المؤتمر العلمي العشرون، الثقافة البيئية العلمية– آفاق– تحديات الجمعية المصرية للتربية العلمية، القاهرة، 2017.
7. أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، تصدر عن الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 38، نويورك وجنيف 2022، ص51و52.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. كان هذا جهدا بدأ قبل اتفاق باريس، في COP16، عملت مجموعة من الفاعلين في المجتمع المدني على إدراج حقوق الإنسان في مفاوضات المناخ في النهاية أحاطت اتفاقيات كانكون، علمًا بقرار مجلس حقوق الإنسان وذكرت أيضًا احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أستريد بيونتاس ريناو، الرابطة المشتركة في أميركا اللاتينية للدفاع عن البيئة AIDA، مقابلة، سيباستيان دويك، ندوة عبر الإنترنت حول العدالة المناخية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنظمة التحدي، 2020، النظر في الرابطالآتي : https://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf

رابعاً: القوانين والاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبيئة عام 1992.
2. بروتوكول كيوتو عام 1997.
3. اتفاقية باريس للمناخ عام 2015.

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Climate Change 2014: Impacts, Adaptation and Vulnerability: Global and Sectoral Aspects, Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2014, p. 1056
2. Climate Institute, Climate Justice Movements, http://www.climate.org/climatelab/Climate_Justice_Movements
3. David Estrin: Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption (IBA), 2014.
4. Christopher B. Field et al., AR5 Climate Change 2014: Impacts, Adaptation & Vulnerability, Summary for Policymakers,2014,